

15 نوفمبر، 2021
الرئيس الدكتور أكينومي أديسينا
البنك الإفريقي للتنمية
شارع جوزيف أنوما
01 الصندوق البريدي 1287 أبيدجان 01
ساحل العاج

إلى الدكتور أكينومي،

نسخة إلى: جيسিকা إسحاق، القائمة بأعمال المدير التنفيذي للولايات المتحدة،
نيلس بريبر، المدير التنفيذي لألمانيا ولوكسومبورغ والبرتغال وسويسرا،
ماكغوشي بلينا ليكييتي، المدير التنفيذي لجنوب أفريقيا،
كريس كالمرز رئيس اللجنة الخاصة بنجاعة العمليات والتطوير،
زينب توري عن قسم المجتمع المدني والمشاركة المجتمعية.

الموضوع: التشاور مع أصحاب المصلحة بخصوص نظام الضمانات المتكامل

نحن المنظمات الموقعة أدناه نراسلكم من أجل التعبير عن دعمنا لمراجعة البنك الإفريقي للتنمية لنظام الضمانات المتكامل، كما نود أن نشير إلى بعض المخاوف بشأن عملية المراجعة. نحن منظمات تنتمي للمجتمع المدني من مختلف أنحاء القارة الإفريقية بالإضافة إلى منظمات دولية مساندة تعمل على تعزيز المحاسبة في ما يتعلق بالتمويل الدولي للتنمية وتدافع على مصالح المجتمعات فيما يرتبط بتنفيذ المشاريع التنموية، كما نعمل على رصد الأنشطة والعمليات والمشاريع التي تقوم بها مختلف مؤسسات التمويل الدولية بما فيها البنك الإفريقي للتنمية وذلك بهدف تشجيع الاندماج والانخراط الفعلي لأصحاب المصلحة والولوج إلى المعلومة والاستدامة البيئية والمحاسبة لتحسين أداء المشاريع وضمن نتائج أفضل والحيلولة دون الإضرار ببلداننا.

وقد سبق لنا أن راسلنا السيد مامان-ساني، مدير قسم الضمانات البيئية والاجتماعية والامتثال [في يونيو 2021](#) لنعرب له عن ترحيبنا بمراجعة نظام الضمانات المتكامل كما عبرنا عن توصيات من أجل تحقيق عملية مراجعة شاملة ومندمجة مبنية على أساس تجاربنا ومشاركاتنا في مراجعات مماثلة شملت السياسات البيئية والاجتماعية لأبنائك تنموية أخرى متعددة الأطراف (يتعلق الأمر بالبنك الإفريقي للتنمية في 2011، البنك الدولي في 2012 و2016، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في 2018 وبنك التنمية للبلدان الأمريكية في 2019 والبنك الآسيوي للتنمية في 2021 والبنك الأوروبي للاستثمار في 2021). وفي هذا الصدد، نتيح مراجعة نظام الضمانات

المتكامل فرصة للبنك الإفريقي للتنمية من أجل تحيين سياساته وممارساته بشكل يتماشى مع أرقى المعايير الدولية ويعكس أهداف البنك ويستجيب لاحتياجات وحقوق الشعوب والمجتمعات والدول الأعضاء التي يتعامل معها البنك. ولتحقيق هذه الأهداف، لا بديل عن الانصات إلى أصحاب المصلحة من أطراف المجتمع المدني والمجتمعات المعنية بشكل مباشر بمشاريع التنمية بوصفها المستفيد النهائي.

إلا أنه بعد جواب السيد مامان ساني لرسالتنا في يونيو والتي قال فيها أن البنك الإفريقي للتنمية يعترم إطلاق عملية تشاور في "القریب العاجل" مع المجتمع المدني وأصحاب المصلحة في إطار المراجعة السالفة الذكر، لا أثر لأي معلومة حول المراجعة في موقع البنك الإفريقي للتنمية على الانترنت، حيث لم نتوصل بعد بأي معلومات حول مقترح البنك بشأن عملية التشاور مع الأطراف الخارجية.

وبالنظر إلى وجود قضايا مصيرية على المحك تنتظر التقييم المقبل، فإنه من الضروري أن تجري هذه المراجعة وفق جدول زمني مناسب يأخذ في عين الاعتبار الحاجة الملحة لتعزيز وتوسيع نظام الضمانات للبنك الإفريقي للتنمية بشكل يضمن اجراء تشاور منتظم وفعال مع المجتمع المدني والمجتمعات المعنية مباشرة بالمشاريع التي يمولها البنك بالإضافة إلى الفئات المهمشة وباقي أصحاب المصلحة والحقوق المعنيين بمراجعة نظام الضمانات المندمج. وتعطي المراجعة الأخيرة التي أجراها البنك لآلية التقييم المستقل مثالا على أحدث تقييم سياسات قام به البنك بشكل شمل آراء أصحاب المصلحة وأعطاهم مساحة للتفاعل البناء والفعال، لذلك نعتبر أن العديد من عناصر هذا النموذج قابلة للتطبيق في إطار مراجعة نظام الضمانات المتكامل. وفي هذا السياق، نود إثارة انتباهكم إلى أن الفاعلين في المجتمع المدني في المنطقة سيكونون مشغولين للغاية خلال الأشهر من نوفمبر إلى يناير مع التزامات نهاية السنة وحلول فترة الإجازات، لذا فمن الأجدر إطلاق مسار التشاور قبل نهاية السنة مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة منح فترة إضافية لمسار المراجعة والمشاركة العامة.

وفي هذا الإطار، ندعوكم – بصفتم رئيسا للبنك الإفريقي للتنمية – لإعمال دوركم من أجل إعطاء الأولوية لإرساء مسار تشاوري شامل ومندمج كجزء من هذه المراجعة المهمة، لذا نود أن نعيد التأكيد على خلاصة التوصيات التي أرسلناها لكم في رسالة يونيو 2021، والتي نحث فيها البنك على ما يلي:

- النشر الفوري على موقع البنك الإفريقي للتنمية - وباستعمال اللغات الرسمية للدول الأعضاء- للمعلومات المتعلقة بنطاق المراجعة وجدولها الزمني بالإضافة إلى خطة التشاور والتواصل ومراحل وأجال التشاور بالإضافة إلى تواريخ مضبوطة والنتائج المرجوة. كما يتوجب على البنك أن يأخذ في عين الاعتبار انشغال

منظمات المجتمع المدني بالتحضير لفترة الإجازات في الربع الأخير من السنة، لذا يجب تمديد فترة التشاور لتشمل الربع الأول من عام 2022 على الأقل.

■ إجراء مشاورات عامة على ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: ندعو البنك الإفريقي للتنمية لتنظيم جولة أولى من المشاورات مع أصحاب المصلحة الخارجية قبل إنجاز المسودة الأولى،
- المرحلة الثانية: نوصي بنشر المسودة الأولى متبوعة بجولة ثانية من المشاورات الخارجية تشمل اجتماعات عن بعد (بالإضافة إلى اجتماعات حضورية كلما كان ذلك ممكنا مع احترام إجراءات الوقاية من وباء كوفيد 19). ويجب إعطاء أصحاب المصلحة والحقوق مهلة 120 يوما للتعقيب كتابيا أو بطرق أخرى وفقا للممارسات الفضلى المعتمدة من قبل مؤسسات التمويل الدولية الأخرى،
- المرحلة الثالثة والأخيرة: تتجلى في المشاركة سواء على الانترنت أو في أرض الواقع كلما أمكن ذلك لإتمام المسودة الثانية. وفي هذه المرحلة نوصي بمنح مهلة 45 يوما لإرسال التعقيبات كتابيا أو عن طريق وسائل أخرى.

- إطلاق دعوات للمشاركة على موقع البنك ومنصات التواصل الاجتماعي على المستوى المحلي وذلك 30 يوما قبل الموعد، وتعزيز الادمج والتعددية والولوج، وتوفير ترجمات للمسودات إلى اللغات ذات الصلة بما فيها العربية والانجليزية والفرنسية وباقي لغات الاتحاد الإفريقي وتوفيرها بوسائط متاحة لتمكين جميع أصحاب المصلحة من الاعداد والتفاعل بشكل فعال مع العملية. كما نحث البنك على عدم حصر الدعوات على عدد محدود من الأطراف المختارين مسبقا بل عليه أن يوسع من نطاق الدعوة وأن يقوم بتواصل إضافي مع المجتمعات المعنية بمشاريع البنك وشركائه،

- وضع منصات للتواصل الدائر بين أصحاب المصلحة وتوفير فرص لاستقبال ردود أثناء وبعد التشاور، وذلك عبر الاستعانة بالاجتماعات عن بعد والاجتماعات الحضرية حيثما أمكن ذلك، بالإضافة إلى تخصيص موقع خاص بمراجعة نظام الضمانات المتكامل يشمل إمكانية التماس ردود ومساهمات،

- توفير فرص في إطار نطاق المراجعة من أجل المناقشات حول التنفيذ والموارد والتدريب على السياسات المتعلقة بنظام الضمانات المتكامل،

▪ نشر التقارير الكاملة للمشاورات بالإضافة إلى جميع التعقيبات المتوصل بها مرفقة بنسخ مترجمة لإبراز التعقيبات التي تم اعتمادها والتي تم اسقاطها مع التعليل،

▪ نشر النسخة النهائية التي ستسلم للمجلس من أجل الموافقة وتوفير نسخ مترجمة إلى اللغات الرسمية للدول التي يعمل بها البنك،

وفي الأخير، وكخطوة آتية، نود أن نطلب عقد اجتماع معكم ومع قسم الضمانات البيئية والاجتماعية والامتنال في أقرب وقت ممكن وذلك بغرض التعمق في مناقشة القضايا الواردة أعلاه وأمور أخرى تتعلق بمراجعة نظام الضمانات المتكامل.

ونعرب عن أملنا في أن تجري عملية التشاور مع أصحاب المصلحة الخارجية وفقا لمبادئ الانفتاح واتاحة المعلومة والشفافية والمحاسبة والوضوح والولوج.

ونتطلع إلى مواصلة العمل مع الرئيس وقسم الضمانات البيئية والاجتماعية والامتنال والبنك الافريقي للتنمية برمته بهدف تحقيق مراجعة لنظام الضمانات المتكامل بشكل فعال وشامل، كما نعبر لكم عن شكرنا على أخذ توصياتنا في عين الاعتبار. وللحصول على معلومات إضافية المرجو الاتصال ب:

- آلي ساكني، لومير سينيرجي دو ديفلوبمون a.sagne@lsdsenegal.org
- فيونا نامبونغو pnampungu@bankinformationcenter.org
- تيتي أكباهي tagbahey@rightsinddevelopment.org
- وفاء حديوي ouafa@arabwatchcoalition.org

مع فائق الاحترام والتقدير

المنظمات الموقعة